الأنباء
الاحد 19 فبراير 2017

ضمن إستراتيجيته الجديدة لدعم قطاع الشركات

«وربة» يستحوذ على محافظ تمويلية بـ 50 مليون دينار من «الملا للتمويل»

من اليمين: ثويني الثويني وشاهين الغانم وخالد المريخي ووائل القطامي (ريليش كومار)

محمود فاروق

أعلن بنك وربة عن توقيع اتفاقية متجددة مع شركة «الملا العالمية للتمويل» بموجبها سيقوم البنك بزيادة المبلغ الخاص بالاستحواذ على محافظ تمويلية من شركة «الملا العالمية للتمويل» لتصل إلى 50 مليون دينار.

وتعكس هذه الاتفاقية الاستثنائية، التزام البنك بتقديم حلول تمويلية مبتكرة لعملائه ومطابقة لأحكام الشريعة الإسلامية، وهي أيضا تأتي متوافقة مع استراتيجية البنك التوسعية في الأسواق المحلية والإقليمية.

وتجدر الإشارة إلى ان هذا التعاون بين بنك وربة وشركة الملا العالمية للتمويل يأتي اثر النجاح الكبير للتعاون الأول بين المؤسستين في عام 2015، حيث كان البنك قد استحوذ على محفظة تمويلية من الشركة بقيمة 30 مليون دينار.

وبهذا الشأن، صرح شاهين حمد الغانم، الرئيس التنفيذي لبنك وربة: «بأن هذه الصفقة تشكل نموذجا للشركات الباحثة عن مصادر موثوقة للتمويل والسيولة، كما تعكس التزام بنك وربة بتقديم حلولا تمويلية إسلامية مبتكرة عبر ما يتيحه من تسهيلات تمويلية ما يساعد الشركات على تعزيز إدارة أصولها. وهذا الاتفاق مؤشر واضح على مقدرة بنك وربة في المشاركة الفعالة بتطوير الاقتصاد الإسلامي في الكويت وأيضا على مستوى العالم».

وأضاف: «نحن فخورون لإتمام هذه الصفقة الثانية مع شركة الملا العالمية للتمويل والتي تعد إحدى أعرق الشركات العاملة في مجالات متعددة منها التمويل الاستهلاكي والتأجير التمويلي، وتجسد هذه الصفقة خطوة تؤكد صحة مسار استراتيجية البنك في التعاون مع الشركات المحلية في مختلف القطاعات وبأسلوب يتماشى مع مبادئ الشريعة الإسلامية، كما تأتي في إطار حرصنا على التواصل مع عملائنا من الشركات الذين نعتبرهم شركاء لنا في أي إنجاز أو نجاح يتم تحقيقه، ويحثنا على بذل الجهود المستمرة لتلبية احتياجاتهم التمويلية ومن ثم تطوير الوسائل التي تخدم تلك الاحتياجات».

فائدة ومنفعة

من جانبه، قال خالد المريخي، الرئيس التنفيذي في شركة الملا العالمية للتمويل: نحن سعداء وفخورون بتعاوننا مع بنك وربة وللمرة الثانية، للترتيب لهذه الهيكلة المتميزة، الأمر الذي سيعود بالفائدة والمنفعة على كلتا الشركتين.

هذا، وقد شهد نشاط شركة الملا العالمية للتمويل نموا واضحا بعد أن أصبحت شركة تمويل متوافقة مع مبادئ الشريعة الإسلامية ومرخصة من قبل بنك الكويت المركزي في شهر ديسمبر من عام 2013. وأضاف: «لقد أثبتت التجربة الأولى من تعاوننا مع بنك وربة، متانة البنك ومهنيته في توفير حلول تمويل مصرفية مبتكرة التي عززت من مكانته في قطاع الصيرفة الإسلامية، وقد ساهمت هذه الحلول، الى حد كبير في تعزيز مكانتنا وتوفير حلول تمويلية بناءة ومرنة لعملائنا».

الصفقة الجديدة.. تجسيد لإستراتيجية جديدة

تنبثق الصفقة الجديدة من استراتيجية بنك وربة الجديدة التي اعتمدها بالتعاون مع ماكنزي اند كومباني العالمية للاستشارات. وهي ترتكز في بنودها الأولوية على توفير أدوات استثمار مصرفية رائدة وخدمات تمويلية رائدة لدعم قطاع الشركات والاستثمار وتطوير نمو أرباح البنك وتحويله الى مؤسسة مصرفية تؤمن خدمات ريادية لقطاع الأعمال مع متابعة نجاحاته في قطاع التجزئة. وتتضمن بنود الاستراتيجية الخمسية أيضا، أولويات تتمحور حول تعزيز أهداف البنك بتوفير خدمات مصرفية راقية للعملاء وتعزيز البنية الرقمية للبنك.

ملتقى الكويت الاستثماري الرابع يفتتح أعماله

العبدالله: رفع حصة المشاريع الصغيرة في الاقتصاد الوطني إلى 30٪

الشيخ محمد العبدالله خلال إحدى جلسات ملتقى الكويت الاستثماري الرابع

محمود فاروق

انطلقت امس أعمال ملتقى الكويت الاستثماري الرابع «الاستثمار في الكويت.. الفرص الضائعة والمتاحة»، تحت رعاية نائب رئيس مجلس الوزراء وزير المالية انس الصالح، وبحضور الشيخ محمد العبدالله الصباح وزير الدولة لشؤون مجلس الوزراء ووزير الإعلام بالوكالة، والنائب محمد الدلال رئيس اللجنة التشريعية بمجلس الأمة، ود.محمد الزهير رئيس مجلس إدارة الصندوق الوطني لرعاية وتنمية المشروعات الصغيرة والمتوسطة، وحصة العيار مدير إدارة رواد الأعمال وسوق العمل بوزارة الشباب، ونهى المنصور عضو مجلس إدارة الجمعية الاقتصادية الكويتية، وم.فارس العنزي مدير المشروعات الصغيرة ببرنامج إعادة هيكلة القوى العاملة بالإضافة إلى مديرة الجلسة الإعلامية خلود العميان رئيس تحرير مجلة فوربس الشرق الأوسط.

الأولوية للتشريعات الاقتصادية

وأكد الشيخ محمد العبدالله الصباح وزير الدولة لشؤون مجلس الأمة وزير الأعلام بالوكالة إن حكومة الكويت تعطي أولوية للتشريعات الاقتصادية لتتماشى مع رؤية صاحب السمو الأمير الشيخ صباح الأحمد، مضيفا ان أي دولة تملك اقتصاد حر لابد لها من الاهتمام بالأعمال والمشروعات الخاصة بالشباب.

وأكد ان أي دولة تملك سياسات اقتصادية حرة لابد ان تعطي مساحة للمشاريع الصغيرة والمتوسطة في أن تكون عضو مساهم في الاقتصاد الوطني بنسبة تفوق 30٪، مشيرا إلى الدور الذي قام به بالمشاركة مع مجلس الأمة في وضع وصياغة التشريعات الخاصة بصندوق دعم وتنمية المشاريع الصغيرة والمتوسطة، خاصة فيما يخص دعم البنك الصناعي لتوفير التمويل الكافي للمشاريع.

وقال العبدالله ان الكويت تمتلك موقعا استراتيجيا رغم الأوضاع الملتهبة إقليميا داعيا القطاعين العام والخاص إلى تبني الأفكار المستحدثة في تنفيذ المشروعات، وأضاف ان الحكومة كلفته شخصيا منذ ثلاثة أعوام لتحسين ترتيب الكويت في مؤشر بيئة الأعمال.

حكومة الكويت تعطي أولوية للتشريعات الاقتصادية لتتماشى مع رؤية سمو الأمير

الدلال: رفع رأسمال محفظة الصناعي لأكثر من 150 مليوناً لدعم المشاريع لمدة 20 عاماً

الزهير: هناك 131 مشروعاً تمت الموافقة عليها من أصل 199 مشروعاً بتكلفة 13 مليون دينار

مجلس الأمة لتحسين بيئة الأعمال

وفي السياق نفسه، قال النائب محمد الدلال رئيس اللجنة التشريعية بمجلس الأمة إن السلطة التشريعية ممثلة في مجلس الأمة تسعى دائما إلى تحسين بيئة الأعمال من خلال التشريعات التي تواكب مجريات الأمور، مشيرا إلى القرارات في الفترات الأخيرة التي تم اقتراحها بصفة المستعجل بالمجلس وكانت بخصوص رفع رأسمال محفظة البنك الصناعي لأكثر من 150 مليونا لتستهدف دعم المشاريع الصغيرة والمتوسطة لمدة 20 عاما.

توظيف أكثر من كويتي بمشروع واحد

ومن جانبه، اكد د.محمد الزهير رئيس مجلس إدارة الصندوق الوطني لرعاية وتنمية المشروعات الصغيرة والمتوسطة، أن الحكومة ستستهدف زيادة حصة المشاريع الصغيرة والمتوسطة في الاقتصاد الوطني من 30٪ إلى 60٪ من خلال خطة يقترحها الصندوق، مضيفا أن الصندوق يسعى منذ مايو 2015 لتحسين البيئة الخاصة للأعمال، مشيرا إلى أن 95٪ من المشاريع الكويتية تحمل صفة مشاريع صغيرة وفقا لإحصائيات وزارة التجارة والصناعة.

وفي سياق متصل، قال الزهير إن أهم أولويات الصندوق هي توظيف أكثر من كويتي بمشروع واحد، مؤكد ان هناك 131 مشروعا تمت الموافقة عليها من أصل 199 مشروعا بتكلفة إجمالية حوالي 13 مليونا.

تحفيز العمل الشبابي

من جانبها، قالت حصة العيار مدير إدارة رواد الأعمال وسوق العمل بوزارة الشباب دعم الوزارة للمبادرات الشبابية التي من شأنها تطوير وتحفيز العمل الشبابي، قالت: إن من أهداف إدارة الأعمال وسوق العمل المساهمة في تطوير وتهيئة بيئة رواد الأعمال في الكويت، لتحفيز طاقات الشباب وتنمية مشاريعهم وروح المبادرة لديهم، موضحة ان ذلك يعزز قدرات أفراد المجتمع ككل ويساهم في تحقيق أهداف التنمية الشاملة.

وأشارت إلى أن الإدارة تسعى إلى الارتقاء بوعي الشباب وتأهيلهم والتنسيق بينهم وكذلك الارتقاء بالمستوى التنفيذي لدى رواد الأعمال لتشجيع روح التعاون بين الشباب والنشء ولرفع مستوى المهارات لديهم.

دور الإعلام

وفي سياق آخر، أشادت نهى المنصور عضو مجلس إدارة الجمعية الاقتصادية الكويتية بدور المؤسسات والهيئات القطاعين العام والخاص في دعم المبادرات الشبابية، مؤكدة أن الإعلام يقع على عاتقة دور كبير في دعم المشاريع الصغيرة والمتوسطة ففي ظل كل هذا التطور الذي يحمل الكثير من المميزات، ظهرت لنا العديد والعديد من المشاريع والأعمال الصغيرة والمتوسطة.

جملة من التوصيات

ومن ناحيته، قال م.فارس العنزي مدير المشروعات الصغيرة ببرنامج إعادة هيكلة القوى العاملة إن لابد من الدعم الكامل لمشاريع ومبادرات الشباب خاصة المشاريع الصغيرة والمتوسطة، مشيرا إلى إن المشكلة ليست بالمشروعات إنما تكمن المصيبة في التنسيق بين الجهات في تنفيذ هذه المشروعات.

وأضاف العنزي أن الكويت تأتي في مرتبة متأخرة في مؤشر بيئة الأعمال وذلك بسبب العقبات في التشريعات والتنفيذ والمتابعة.

توصيات ومقترحات

في نهاية أعمال اليوم الأول للملتقى طرحت جملة من التوصيات والمقترحات التي من شأنها دعم المشاريع الصغيرة والمتوسطة وتتمثل في تفعيل دور الجامعات لإبراز أهمية قيادة الأعمال من خلال تدريس مناهج خاصة بريادة الأعمال في المراحل المتوسطة والثانوية والأخذ بتجارب العمل الدولية.

وأضاف لابد من تشريع قوانين وزارة التجارة والصناعة لإصدار تراخيص للأعمال المنزلية والسيارات المتنقلة وفقا للزيادة الحالية في المشاريع الصغيرة الخاصة بالشباب بالإضافة إلى خصخصة الخدمات الحكومية ممثل بنجاح تجربة خصخصة المقاصف المدرسية.

واقترح العنزي أيضا ترسية العطاءات والمناقصات على الشباب بالإضافة إلى تحويل الصندوق إلى هيئة تجمع في مجلس إداراتها ممثلين عن وزارات الدولة لتسهيل العمل بين القطاعات وتذليل العقبات أمام المشروعات الصغيرة والمتوسطة.

تلقي الطلبات للمشاركة بالمشروع يبدأ اليوم

«اتحاد الصناعات» يطلق مصنع المبادرين بالشراكة مع «الصندوق الوطني»

حسين الخرافي

محمد الزهير

أعلن اتحاد الصناعات الكويتية عن تنظيمه لمشروع «مصنع المبادرين الثاني» بالشراكة مع الصندوق الوطني لرعاية وتنمية المشروعات الصغيرة والمتوسطة، وذلك بعد نجاح تجربة «مصنع المبادرين الأول» في تحفيز الشباب على الدخول في مجال العمل الحر، وتأسيس العديد من المشاريع الصناعية، مشيرا إلى بدء تلقي طلبات المشاركة في المشروع ابتداء من اليوم على أن تبدأ المرحلة الأولى من المشروع مطلع مارس المقبل.

وحول هذا الموضوع، أكد رئيس اتحاد الصناعات حسين الخرافي أن هذا المشروع يأتي في إطار مساعي الاتحاد وإيمانه التام بضرورة تقديم الدعم للشباب وتشجيعهم على خوض تجربة العمل الحر، وتأسيس مشروعات شبابية ذات طابع صناعي لتحريك عجلة الاقتصاد الكويتي.

وأضاف الخرافي أن المشروع يهدف إلى خلق جيل مميز من الشباب أصحاب الطاقات والإبداعات، وتوفير فرص تطوير الصناعات أو الحرف التي يوجد بها عجز كالصناعات التحويلية أو المساندة، وتحقيق التكامل الاقتصادي بين المبادرين بعضهم البعض، والمبادرين والحكومة، والمبادرين والقطاع الخاص.

الخرافي: تأسيس مشروعات شبابية صناعية لتحريك الاقتصاد

الزهير: دعم مشاريع الشباب وتوفير التمويل اللازم لها

من جانبه، قال رئيس مجلس إدارة الصندوق الوطني لرعاية وتنمية المشروعات الصغيرة والمتوسطة د.محمد الزهير إن التعاون بين الصندوق واتحاد الصناعات هدفه توعية المبادرين وأصحاب المشروعات الصغيرة والمتوسطة بأهمية العمل الحر وعلاقته بتطوير قطاعات الدولة المختلفة ومنها الصناعي، كذلك التعريف بالخدمات التي يقدمها الصندوق.

وأوضح الزهير أن قانون إنشاء الصندوق نص على إدراج كل ما يتعلق بالمشروعات الصغيرة والمتوسطة تحت مظلة واحدة هي مظلة الصندوق الوطني بدءا من احتضان المبادرين وتأهيلهم نفسيا وفنيا وإداريا فضلا عن توفير التمويل اللازم لهذه المشروعات.

طريقة التسجيل

التسجيل في المشروع متاح عبر البوابة الإلكترونية لاتحاد الصناعات كخطوة أولى للراغبين من الأفراد ومن أصحاب الأفكار والمبادرين في المشاركة بالمشروع، حيث سيجري فرز واختيار نماذج المتقدمين وفقا لمعايير معينة عن طريق فريق عمل المشروع أهمها طبيعة الفكرة ومدى ملاءمتها لأن تتحول إلى مشروع ذي قيمة مضافة، والمؤهلات والمهارات الشخصية للمتقدمين ومدى استيفائهم للشروط المطلوبة كمبادرين مستفيدين من خدمات الصندوق، وسيتم اختيار أفضل المتقدمين للمشاركة والحضور في ورشة العمل «Presentation and Communication Skills» لمدة يومين ليتسنى لهم تقديم وعرض مشاريعهم أمام لجنة التقييم، لتتم تصفية أفضل المتقدمين عن طريق لجنة التقييم.

مراحل المشروع

يتضمن المشروع مرحلة التدريب التأسيسي التي تعمل على اكتساب أهم المهارات المطلوبة لإنشاء المشروع، مثل مرحلة إعداد المشروع وتحديد وإعداد دراسة الجدوى، وإدارة المشاريع، وتمويل وتسويق المشروع، وضبط الجودة، والأبعاد القانونية لإنشاء المشاريع الصغيرة، بينما يتضمن التدريب الفني تنفيذ 4 باقات من البرامج التدريبية الفنية تحت تنفيذ وإشراف مدربين مختصين في مجال التدريب الفني في المصانع المحلية، كما سيتخلل المشروع ورشة عمل معتمدة من جامعة اكسفورد، لينتهي المشروع ببرنامج زيارة الى احدى الدول الصناعية للمتميزين من المشاركين في المشروع.

جمعية المنقف التعاونية

الإعلان الموحد لطرح الأنشطة للاستثمار من قبل الغير

تعلن جمعية المنقف التعاونية عن طرح أنشطة للاستثمار من قبل السادة أصحاب الاختصاص بنظام المزايدة لأعلى دعم مادي للجمعية بناءً على موافقة وزارة الشؤون الاجتماعية والعمل رقم (٢٠١٧-٠٤٧٥٢) المؤرخ في ٢٠١٧/٢/١٤م على طرح الأنشطة التالية:

م	النشاط	الموقع	الرقم الآلي	المساحة	القيمة الايجارية
١	تأمين بالعمولة	المنقف ق ٤ - شارع فهد هملان الهملان - السوق المركزي	٢٠٢٣٤٩٧١	٤٥ م٢	٦٠٠ د.ك
٢	السفريات	المنقف ق ٤ - شارع فهد هملان الهملان - السوق المركزي	٢٠٢٣٤٦٢١	٤٥ م٢	٧٠٠ د.ك
٣	الصيرفة	المنقف ق ٤ - شارع فهد هملان الهملان - السوق المركزي	٢٠٢٣٥٠٢٦	٢٠ م٢	٥٠٠ د.ك

وفقاً للشروط التالية:

١- أن يكون المتقدم من أصحاب الاختصاص ولديه ترخيص تجاري ساري المفعول ويكون مزاولاً فعلياً للمهنة.
٢- توضع العطاءات ويكتب على كل عطاء اسم النشاط المطلوب استثماره فقط دون الإشارة إلى أي بيانات أخرى وفقاً للقرار الوزاري رقم (٣٥/ت/ ٢٠١٤) الخاص بتنظيم عطاءات الاستثمار.
٣- تكون الأولوية للمساهم عند تساوي الدعم.
٤- سوف يتم الاختيار للمتقدم بأعلى دعم مالي للجمعية على أن يكون بشيك واحد مصدق.
٥- يلتزم مقدم الطلب بدفع شيك مصدق بمبلغ وقدره (٢٥٠ د.ك) فقط مائتان وخمسون ديناراً كويتياً حسب قرار وزارة الشؤون الاجتماعية والعمل يتم استرداده في حالة عدم الفوز مع مراعاة أن مبلغ التأمين المذكور ليس له علاقة بمبلغ التأمين المتعلق بالقيمة الإيجارية المعتمدة عند التعاقد.
٦- يقدم الطلب على كراسة الشروط نظير رسم وقدره (١٠٠د.ك) فقط مائة دينار كويتي غير قابل للرد اعتباراً من يوم الاحد الموافق ٢٠١٧/٢/١٩ حتى نهاية دوام يوم الثلاثاء الموافق ٢٠١٧/٣/٧ من الساعة (٨:٣٠) صباحاً حتى الساعة (٢:٣٠) عصراً من الأحد إلى الخميس.
٧- تودع الطلبات داخل الصندوق المخصص بمقر اتحاد الجمعيات التعاونية الاستهلاكية بحولي - الدائري الرابع من الأحد إلى الخميس خلال أوقات الدوام الرسمي للاتحاد من الساعة (٩) صباحاً حتى الساعة (٥) مساءً.
٨- من وقع عليه الاختيار يلتزم بمراجعة إدارة الجمعية عند إبلاغه كتابياً خلال أسبوعين من تاريخ الاختيار لإتمام الإجراءات اللازمة وتوقيع العقد وإلا يعتبر طلبه ملغى ويصبح مبلغ التأمين حقاً خالصاً للجمعية مع استرداد مبلغ الدعم المقدم.
٩- تطبق أحكام القانون رقم (٢٤) لسنة (١٩٧٩) والمعدل بالقانون رقم (٢٠١٣/١١٨) في شأن الجمعيات التعاونية والقرارات الوزارية المنظمة بهذا الشأن.
١٠- أن تكون الرخصة التجارية المقدمة مطابقة تماماً لمسمى النشاط المطروح أعلاه حسب المصرح به بقرار المجلس البلدي لسنة ٢٠١١ ولن يعتد بأي رخصة أخرى.

المستندات المطلوبة:

- صورة البطاقة المدنية لصاحب الترخيص.
- كراسة الشروط المعبأة من مقدم الطلب.
- صورة الرخصة التجارية سارية المفعول للنشاط المطروح.
- شيك مصدق بقيمة (٢٥٠ د.ك) مائتان وخمسون ديناراً كويتياً.
- وصل كراسة الشروط.
- شيك مصدق بقيمة مبلغ الدعم.
- أن يقدم طالب الاستثمار إقراراً وتعهداً بعدم وجود أي فرع مستثمر لنفس النشاط المطروح لدى الجمعية مستثمراً من قبله حالياً وفي حالة ثبوت عكس ذلك سيتم سحب الاستثمار الجديد منه.

للاستفسار: ٢٣٧١٠٢٧٢ - ٦٠٦٠٦١١٩

مع تحيات مجلس الإدارة